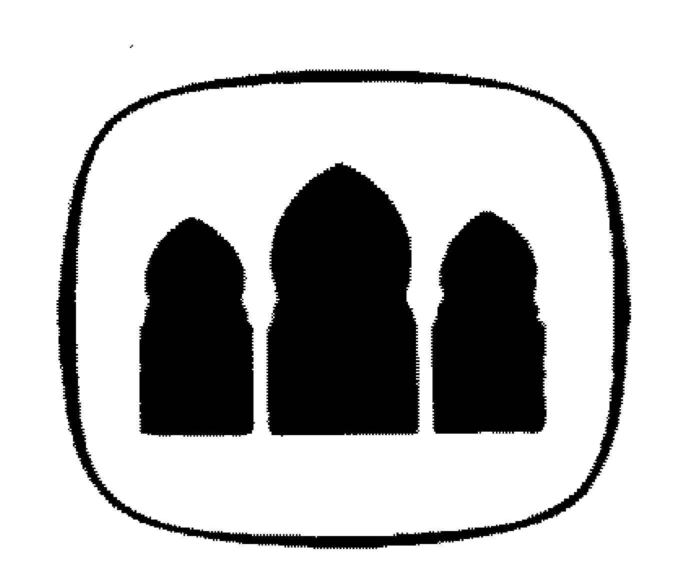
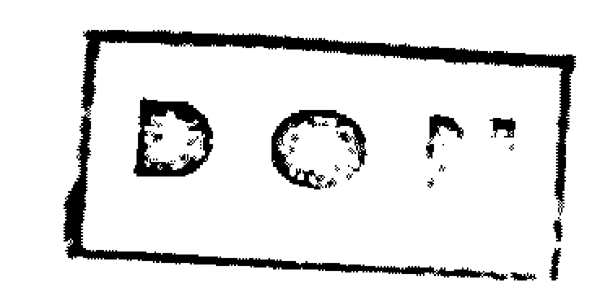




مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس

1406 هـ 1 1986 م

فهرس الموضوعات

أوضاع الفئات المستضعفة في العصر الاسلامي الوسيط: نموذج من الاندلس

ابراهيم القادري بوتشيش
كلية الآداب ـــ مكناس

من بين المشكلات الإساسية التي تعتور سبيل الباحث في حقل التاريخ الاسلامي الوسيط، ندرة المصادر والوثائق التي تمكنه من كشف النقاب عن التاريخ الاجتماعي، ومن ثم الوقوف على أوضاع الفئات الاجتماعية كمحرك أساسي لهذا التاريخ. وسبب ذلك يعزى دون شك إلى ان معظم هذه الوثائق قد عفا عنها الدهر، أو تم طمسها تحت تأثير خلافات مذهبية أو حزازات سياسية .

وإذا كانت هذه المعضلة تعد من المسلمات التي اعترف بها كل من عارك هذا الميدان، فإن المشكل يتعاظم ويزداد حدة بالنسبة للفئات المستضعفة التي ظلت ـــ إلى الآن ـــ مهمشة قابعة في زوايا الاهمال والنسيان. فحتى المصادر التي صمدت في وجه الأعاصير، ووصلت إلينا سالمة لنستقي بها معلوماتنا هي في الغالب الاعم مصادر رسمية، لم تحفل سوى بالخلفاء وحاشيتهم، ووصف بلاطاتهم، أو ذكر مناقبهم و «حسناتهم» التي وصلت أحيانا إلى حد المعجزات والخوارق (1). أما

الفئات المستضعفة المكونة من الفلاحين الضعفاء، والصناع والمياومين والعاطلين، والعبيد المقهورين، فقد وقفت منهم موقفا مضاداً، وصبت عليهم جام غضبها، معتبرة إياهم مجرد «أراذل» و «سفهاء»، و«سفلة»، و «غوغاء»، إلى غير ذلك من عبارات الذم الاخلاقي. بل إنها تفننت في تحايلها لتشويه مواقفهم، فنعتتهم «بالمروق» و «الخروج عن السنة والجماعة»!؟. (2) ومن ثم يتضح أن الاشكالية لا تكمن في غياب المصادر والوثائق فحسب، بل حتى في طبيعة تلك المصادر التي تتوفر بين أيدي الباحثين اليوم، إذ أن مادتها تزخر بالتزييف والتحريف، وتنم عن المقت والكراهية والتحامل، وتنطق بالتعصب والعداء السافر .

والأدهى من ذلك، أن هذه الفئات المقهورة، لم تخلف لنا أثرا تاريخيا نستعين به لدحض التهم التي كال لها الخصوم جزافا، أو نستجلي على الأقل أوضاعها، ومكوناتها الفكرية و الايديولوجية .

وهذا الأمر في تقديري، هو الذي يفسر إحجام الباحثين عن الخوض في هذا الموضوع بميكانيزماته المعقدة، ومعوقاته الواضحة، غير أن مثل هذا الصمت لا يحل المشكل، بقدر ما يزيد في تجدره وتخشبه .

ولحسن الحظ، فإن همة بعض الباحثين الرواد، (3) اتجهت في السنين الاخيرة نحو محاولة الكشف عن معالم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الاسلامية، معتمدين في ذلك على ما أسماه البحاثة محمد المنوني (4) بالمصادر الدفينة التي تشمل كتب النوازل والفتاوى، والحسبة، والأمثال الشعبية، فضلا عن كتب الرحلات والطبقات والتراجم والفرق الكلامية، وكلها أدوات تساهم وبنفس الحجم في ايجاد حل لمعضلة التأريخ للطبقات المستضعفة التي ظلت على هامش التاريخ .

انطلاقا من هذا المنظور، سنحاول في هذه الدراسة المتواضعة، إماطة اللثام عن أوضاع الفئات المسحوقة في الأندلس في أواخر عصر الامارة

(250 ــ 316 هـ)، مرتكزين على أدوات منهجية أساسها «القياس» «ووحدة الظاهرة واستمراريتها».

ومن المفيد أن نذكر بأن المرحلة المشار اليها، تعد فترة انتقالية أدت الى أفول ما يعرف بعصر الامارة، وبزوغ عصر الخلافة. ولذلك كانت ــ على غرار المراحل الانتقالية ــ فترة مليئة بالاضطرابات، مع وجود أزمة سياسية عميقة تجلت في سلطة مركزية مهترئة، عاجزة عن رأب الصدع والانقسام الذي اخذ ينخر عظام المجتمع الاندلسي، فضلا عن تناحر الكيانات الانفصالية ذاتها، الشيء الذي انعكس بشكل واضح على أحوال الطبقات المستضعفة. فما هي اذن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ؟

إن الجواب بدقة على هذا التساؤل، يتطلب رصدا لمكونات المرحلة سوسيولوجيا واقتصاديا، وحتى على صعيد البنية الفكرية، باعتبار ان أوضاع الفئات الشعبية، ما هو إلا انعكاس أمين لتلك المكونات. غير أن طبيعة هذه الدراسة لاتسمح بكثير من التفصيل، (5) ولذلك سنقتصر على ذكر أوضاعها دون المس طبعا بالأسس التي كانت «أمها الشرعية».

تشكلت الفئات الدنيا من ثلاثة أصناف :

1) عوام المدن، وهم «الجماهير» العريضة من العمال اليدويين، والمياومين والحرفيين الصغار من «متعلمين» ودلالين، وباعة متجولين ، وحاملي السلع على الظهور، بالاضافة الى العاطلين، وغيرهم من المزارعين الدين نزحوا إلى الحواضر بحثا عن عمل دون جدوى .
2) الفلاحون الأحرار ــ نظريا ــ، والمزارعون المرتبطون بضيعات أسيادهم في البوادي، فضلا عن الرعاة والمتشردين .
3) فرق العبيد، سواء العبيد المرتبطون بفلاحة الأرض والأشغال الشاقة، أو المستخدمون في بلاطات الأرستقراطية .

ولعل القاسم المشترك بين هذه الشرائح، يتمثل في الفقر المدقع الذي بصم وضعيتها الاقتصادية. وزادتها ظروف الاضطرابات السياسية تفاقما،

حيث جرى تجنيد العوام قسرا في الحروب التي استعرت بين السلطة المركزية وزعماء الكيانات الانفصالية، مما ادى الى هلاك الكثير منهم، حتى أن أخبار موتهم أصبحت نغمة متواترة في المصادر التاريخية . (6) هذا فضلا عن خضوعهم لضرائب باهضة، وتعرضهم لمضايقات شديدة من جانب السلطة.

ولم يكن الفعل البشري العامل الوحيد الذي ساهم في تدهور وضعيتهم، بل انضافت إليه العوامل الطبيعية لتزيد تلك الوضعية تفاقما، ذلك أن سنوات متعاقبة من الجفاف عصفت بالأندلس في هذه الحقبة، تمخض عنها مجاعات مهولة خاصة تلك التي عمت سنة 260 هـ، واسفرت عن عدد كبير من الوفيات، حتى ضرب بها المثل لشدة هولها. (7)

ولم يكن القحط الذي شمل الأندلس سنة 285 هـ أقل وطأة، حتى أن هذا العام سمي لدى العامة بسنة «لم أظن»، (8) ، وهي تسمية تنهض دليلا على ما عانوه من ضنك العيش، وما ترتب عن هذه المجاعات التي حصدت ارواح الفقراء. وفي هذا المعنى يقول ابن عذاري عند ذكره للمجاعة الواقعة سنة 303 هـ :

«كثر الموتان في أهل الفاقة حتى كاد أن يعجز عن دفنهم». (9)

ولا يخامرنا شك في أن هذه المجاعات قد عمت كل الفئات، بما فيها الارستقراطية. غير أن هذه الأخيرة، كان لها من الوسائل ما تواجه به مثل هذه الكوارث، وأهمها خزن الحبوب وادخارها في لحظات الشدة. شفيعنا في ذلك نص هام أورده الخشني عند ترجمته لاحد القضاة الذي كان يستسقي بالناس، في الوقت الذي كانت اهراء منزله مكتظة بالحبوب !!. (10)

ولا نعدم من النصوص ما يثبت مساعدة الاسرة الحاكمة لبعض أشراف القبائل إبان سنوات الجفاف، (11) في حين ظل شبح الجوع يفتك بجيوش الفقراء، أولا بأول.

وحتى يتم التعرف بدقة على أوضاع هذه الفئات الشعبية، سنعرض أولا «لجماهير» المدن، ثم فلاحي البوادي، لنتطرق بعد ذلك الى أحوال العبيد الذين كانوا يحتلون أدنى درجات السلم الاجتماعي .

تكونت «جماهير» المدن من الصناع البسطاء والحرفيين الصغار، والمياومين وأصحاب الدكاكين الصغيرة، والباعة المتجولين، فضلا عن العاطلين الذين كانوا يقومون ـــ تجاوزا لأزمة البطالة ـــ بأعمال السحر والشعوذة (الحلقة) في الأسواق .

ونظرة أولية عن أحوالهم تكشف مستواهم المعاشي المنحط، وتعرضهم لضغط السلطة التي خسرت رهان حربها مع القوى المسيحية في الشمال،[12] ولم تستطع ان تضع حدا لحركات الانتزاء في الداخل، فنزلت بكل ثقلها على هؤلاء المستضعفين، وسخرت المحتسب لقمعهم تحت حجة محاربة الغش، والمحافظة على آلاداب العامة. وتحت هذا المبرر، تعرضوا لمضايقات شديدة حيث منع المهرجون[13] من الاجتماع في الاسواق،[14] وأبعد الخلاصون الى خارج المدينة،[15]، كما فرضت شروط على الدباغين والصباغين،[16] وحاملي السلع فوق الظهور،[17] وبائعي التين المتجولين.[18]

وتزخر كتب التراجم باخبار المحن والاضطهادات التي تعرضت لها هذه الفئات ابان سنوات الجفاف والمجاعات. فتحت حجة الحد من السرقة، أعطيت الأوامر لصاحب السوق بالزجر والبطش دون رحمة. ووصلت عمليات الزجر الى حد الاعدام دون محاكمة، حيث اكتفى ابراهيم بن حسين بن عاصم ـــ صاحب السوق آنئذ ـــ باحضار شهود يشهدون على ما يذكره المتهم من اعترافات تحت سنان السيف، ثم يقوم بعد هذه الاعترافات المفروضة بنحره وصلبه. وقد ذهب ضحية هذه العملية اللانسانية عدد لايحصى من الأبرياء[19] الذين قتل معظمهم ظلما وعدوانا كما تؤكد ذلك رواية القاضي عياض.[20]

ومن الثابت ان الشرائح الكادحة من سكان المدن عانت من أزمة

السكن، اذ غالبا ما كانت بيوتاتها الهشة توجد في ارباض المدن مثل ربض قرطبة كما لاحظ ذلك الجغرافي ابن حوقل (21) والارباض دون شك، تعد من الأحياء المتواضعة. وفي كتاب «قضاة الأندلس» للنباهي، أو «قضاة قرطبة» للخشني، نجد شذرات هامة عن مشكل الكراء الذي كثيرا ما طرح كمعضلة امام أنظار القضاة، وهو أمر ذو مغزى عميق، يجعل الباحث يستنتج أن المكتري لم يتمكن من اداء واجب الكراء، وهو تخريج يدعمه ما وقع من ارتفاع مذهل في الأسعار، حيث بلغ قفيز القمح سنة 303 هـ ثلاثة دنانير (22)، في الوقت الذي ظلت اجور — من جاد عليه القدر بحرفة ما — هزيلة لا تغطي حتى ابسط الحاجيات. فأجرة المشتغل في البناء مثلا لم تتجاوز ثلاثة دراهم كحد اقصى. (23) وقد استنتج احد الباحثين (24) ان ما يتقاضاه العامل في المخبزة (الفرن) لا يتجاوز درهما ونصف، وهو ما يطابق قول السقطي (25) بأن ما يمكن أن يربحه بائع الماشية درهمان في الخروف أو المعزاة، ومن ذلك يتبين بجلاء عدم التوازن بين الدخل الفردي ومستوى المعيشة، الشيء الذي أدى إلى كساد الأسواق بشهادة مؤرخ معاصر للفترة موضوع الدراسة. (26)

ومعلوم أن الحرفي كان يشتغل من شروق الشمس حتى نصف الفترة الممتدة بين صلاة العصر والمغرب (27)، وهذا يعني أن المدة التي يستغرقها عمله تناهز 12 ساعة؛ بل إن عمال الخشب كانوا يبدأون في تهييء مناشرهم قبل الشروع في العمل وبعد الافراغ منه (28). ومع ذلك لم تكفل لهم أجورهم الحد الأدنى من لزوميات المعيشة في هذه الفترة المشبعة بمناخ الأزمة الاقتصادية .

ولا يمكن تقدير انخفاض مستوى معيشة هذه الفئات الشعبية إلا بمقارنته بمستوى معيشة الطبقة الارستقراطية. فقد بلغ ثمن الكساء الذي اشتراه أحد القضاة حسب ما ورد في احدى الروايات، أربعة وعشرون دينارا (29). ويستخلص من هذا الرقم أن ما يربحه الحرفي أو الأجير في شهر، يمثل سدس ما دفعه هذا القاضي في لحظة الشراء (30)، وأن ما يحصل عليه

نفس الحرفي في شهر، يمثل حوالي 1/200 مما كان يتقاضاه أحد الوزراء الذي وصل مرتبه الشهري الى ألف دينار [31]. هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدينار كان يساوي في الوقت الذي زار فيه ابن حوقل الأندلس 17 درهما .

واذا أردنا أن نعدد الحرف التي زاولها عوام المدن فان ابن الأحمر يكفينا مؤونة ذلك، إذ يمدنا بصورة دقيقة عن كل الحرف المزاولة، ومنها ضفر الحلفة، وخدمة السلل وفتل القنب والبراذع للبهائم والحبال والشطاطيب، وطبخ الجير والجبص، والحياكة والخرازة، ونسج الجلاليب والقلنسوات، وطبخ الخبز والسفنج والشواء، وصناعة القدور وبيع الأدوية والعشب، وسبكة الفداويش الشعرية. بل هناك من الموالي المستضعفين من احترف حمل الموتى وحفر قبورهم [32] .

وكان هؤلاء الحرفيون في نظر السلطة أحط الطبقات الاجتماعية. وفي هذا الصدد أورد ابن عذاري [33] نصا يتضح من خلاله احتقار الأمير محمد للفرانين والجزارين وغيرهم من الحرفيين. ولذلك لم يتورع عن مضايقتهم، حيث سخر المحتسب عبد الله بن حسين لقمعهم حتى « كانت له في ذلك أخبار معروفة » [34] .

كما أنهم مارسوا عملهم اليدوي في محلات متواضعة، معرضة للخطر في أية لحظة، وهذا ما يفسر نشوب حريق مهول في سوق قرطبة سنة 305 هـ أتى على حوانيت المشاطين والخراطين [35] .

وشعورا منهم بأوضاعهم المزرية، حاولوا التكتل في « طوائف » يرأسها أمين مكلف بتمثيلهم لدى المحتسب. غير أن مساعيهم ظلت أصواتا مبحوحة في بئر عميق، حيث اصطدموا مع عسف الحكام، وزادت الفوضى التي ذرت قرنها في طول بلاد الأندلس وعرضها، أوضاعهم سوءا مما أجبرهم على مغادرة الأندلس [36]. ولا غرو فقد أصبحت الدولة الرستمية تغص بالحرفيين الأندلسيين المهاجرين [37] .

أما من ناحية حقوقهم الاجتماعية فلم تحترمها الأعراف قط، مصداق ذلك نازلة نزلت في هذا الشأن : فعندما سئل ابن لبابة ــ أحد الفقهاء المعاصرين للفترة المدروسة ــ عن أجير يمنعه المطر من اتمام عمله، أفتى بأنه لا يأخذ أجرته اليومية كاملة [38]. وفي ذلك دليل على اهدار حقوقهم. وعلى صعيد التعامل الاجتماعي بين الحرفيين وزبنائهم، صيغت بعض الأعراف حول الصناع الذين يضمنون والذين لا ضمان عليهم، وهي أعراف كانت في معظمها على حسابهم [39] .

أما التجار الصغار، فقد أفلسوا نتيجة قلة الطلب، فكسدت سلعهم كما يتضح ذلك من خلال بعض الأمثلة الشعبية [40]. وأصبحت حوانيتهم عرضة للاغتصاب من جانب العسكر الذين تصفهم إحدى النوازل بأنهم « قوم معروفون بالغصب، ليس لهم مال إلا من الغصب كبعض الجند الذين بالأندلس » [41]. وفي مواجهة هذه الحالة، قرر بعضهم الهجرة نحو بلدان العدوة، بل أسسوا فيها مدنا كمدينة تنس واستقروا بها [42] .

تلك إذن هي الأوضاع المتردية التي عاشت في ظلها « جماهير » المدن. ولم تكن « جماهير » البوادي في حالة يحسد عليها. ومع أهمية هذا القطاع الاجتماعي المكون من الفلاحين والرعاة والمزارعين الأقنان، باعتبارهم يشكلون السواد الأعظم في مجتمع غلب عليه الطابع الريفي، فإن المصادر لم تُعِرْهم أدنى اهتمام. غير أن ما ورد فيها عفوا يجعلنا ــ إذا جمعنا شتات النصوص المبعثرة ــ نكون فكرة محترمة حول أوضاعهم الاجتماعية .

فغير خاف أن الفلاحين كانوا أكبر ضحايا سنوات الجفاف التي توالت على الأندلس، والمصادر تشير في هذا الشأن الى حالة الجفاف التي استمرت من سنة 251 إلى 255 هـ ، وأضرت بالزراعة وبالمزارعين [43]. وسجلت سنة 260 هـ حالة جد خطيرة، إذ أن القحط الذي عم البلاد في هذه السنة حال دون تمكين الفلاحين من أداء ضريبة العشور. ومع هذا العذر البين، صمت حكومة قرطبة آذانها، بل إن أحد موظفيها تقدم اليها طالبا منها ولاية المدينة على « أن يضمن ايراد العشور حتى هتك الستور،

وقتل الأنفس بالتعليق »على حد تعبير ابن القوطية [44]، « فما حصل على الريع حتى أهلك كثيرا من النفوس » [45] .

وبالاضافة الى ضريبة العشور، تتردد في المصادر أسماء ضرائب أخرى فرضت قسرا على الفلاحين كضريبة « المعونة » على سبيل المثال [46]. ويذكر ابن حزم [47] ما تعرض له « عمار الأرض وفلاحوها » وما أخذ منهم « من قطيع مضروب على جماجمهم » وهي اشارة واضحة الى أصناف الابتزازات التي كانت تنهكهم، ناهيك عما رافق المجاعات من غلاء فاحش، وما أعقبها من أمراض وأوبئة، خاصة وباء الطاعون الذي فتك بالعديد منهم [48]، حتى أن جثثهم كانت ــ لكثرتها ــ تلقى في القبور بدون غسل ولا صلاة [49] .

كما عانى الفلاحون من الحروب التي أصبحت لغة ذلك العصر، مما أدى الى خراب مزارعهم واتلاف محاصيلهم، فضلا عما خلفته هجمات النصارى في الشمال، والتي نهجت كلها خطة « الأرض المحروقة » .

وتفسر وضعيتهم السيئة من خلال علاقتهم مع مالكي الأراضي. والواقع أن رصد علاقة الانتاج بين المزارع وصاحب الأرض لا تتأتى إلا بالرجوع لبداية الفتح الاسلامي للأندلس. فمنذ أن خمس جزء قليل من أرضها، أقام الفاتحون فيها مجموعة من المزارعين الأقنان عرفوا باسم « الأخماس »، بينما عرف أبناؤهم باسم « أبناء الأخماس » [50]. وذكر المؤرخ ابن مزين أن موسى بن نصير ترك هؤلاء الأخماس « ليثلث مال المسلمين وهم أهل البسائط » وهي عبارة يكتنفها كثير من الغموض بشهادة أحد المتخصصين [51]. اذ لا تبين هل تركهم على أساس أداء ثلث المحصول أو ثلثيه. غير أن المصادر كشفت بعض الأضواء على علاقات الانتاج بعد وصول الجند الشامي سنة 125 هـ ، إذ بعد توزيعهم على الكور المجندة، سخروا الأهالي في خدمة ضياعهم على أساس أداء ريع عيني يقدر بثلث المحصول، بالاضافة الى ضريبة نقدية تؤدى الى صاحب الأرض، وتسمى في المصادر اللاتينية Vestigalia [52] .

ولا شك أن هذا الشكل من العلاقة بين مالك الأرض ومستخدميه يعد امتداد للعلاقة التي سادت بين السيد الاقطاعي في العصر القوطي وطبقة « المزارعين الأحرار »، ولو أن ارتباط المزارع بالأرض وصاحبها أصبح أكثر تحررا في العصر الاسلامي، خاصة في عهود بعض الخلفاء المستنيرين. ومن مظاهر هذا التحرر ما ذكره الطرطوشي (53) عن رفق الملاكين بفلاحيهم وتشبيه العلاقة بين الجانبين برعاية التاجر لتجارته .

غير أن حصة الثلث لم تكن الشكل الوحيد من العلاقات التي سادت بين مالك الأرض والمزارع، بل وجدت أيضا حصة الربع في الأراضي التي صولح عليها أهلها مقابل أداء الجزية (54). كما وجد نظام المناصفة أيضا، وكل هذه الأشكال تدخل ضمن ما يعرف بنظام المزارعة. لكن هذا النظام ظل نظريا في كتب الفقه، معلقا فوق سطح الواقع، اذ بالرغم من احتفاظ الفلاح بحريته، بقي مجبرا على أعمال السخرة، وأداء ضريبة العشور، ومختلف الضرائب الأخرى غير الشرعية. كما فرضت عليه الاقامة في ضيعة صاحب الأرض مع عائلته المتكونة غالبا من عدة أفراد، في حين كان لا يحصل إلا على نصيب ضئيل من مردود السنة يتراوح بين الربع أو الثلث، وفي حالات قليلة النصف (55) .

ومع أن الحصة الأخيرة تعد أكبر الحصص، فإنها مع ذلك لم تف بحاجيات الفلاح. ويفهم من أحد النصوص أن المناصفة تمثل نوعا من الاستغلال بين مالك الأرض والمزارع، وتبدو من خلالها المكانة الاجتماعية المتألقة للطرف الأول، وما عاناه الطرف الثاني من ألوان البؤس والحرمان (56) .

ويدخل الرعاة ضمن شريحة الفلاحين. والثابت أن أوضاعهم لم تكن أحسن حالا. فانعدام العشب الناتج عن الجفاف، والأمراض التي أصيبت بها الماشية ومن ثم هلاكها، بالاضافة الى تفشي ظاهرة اللصوصية، كل ذلك حال دون مزاولة حرفتهم. أما في ضيعات كبار الملاكين فإنهم تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال، ونذكر بالخصوص بعض الأسرى النورمانديين الذي اشتغلوا بالرعي، وانتاج الحليب لأصحاب الضيعات (57) .

هذا عن أوضاع الشرائح الاجتماعية المستضعفة في المدن والبوادي، فماذا خلفت لنا المصادر من نصوص حول أحوال العبيد المتواجدين في أدنى قاعدة الهرم الاجتماعي ؟

إن نفس السيناريو يتردد من حيث الافتقار الى المعلومات حول هذه الفئة الاجتماعية. غير أن الباحث يمكن أن يظفر ببعض الروايات التي صدرت عفوا من أقلام مؤرخي البلاط، عندما كانوا يصورون مظاهر الأبهة لأولي نعمتهم من الخلفاء. ومن خلال تلك الشذرات، نفهم أن تواجد طبقة العبيد ارتبط ببذخ الفئات الارستقراطية وترف حياتها اليومية، وسعة الأراضي التي كانت في أمس الحاجة الى أيدي عاملة رخيصة تفلحها .

وقد تضافرت كثير من العوامل التي ساهمت في تكاثر أعداد العبيد، منها القرصنة البحرية، والصراع ضد القوى المسيحية في الشمال، وكذا الحروب التي دارت رحاها بين الامارات المستقلة داخل الأندلس نفسها. وفي كل الأحوال استرق المهزوم، وسخر في العمل اليدوي، بل تحول الأحرار أنفسهم الى عبيد ابان هذه الحقبة، وبيعوا في أسواق النخاسة. وفي هذا الصدد أورد ابن سهل (58) نصا هاما يكشف النقاب عن تحويل الأحرار الى عبيد، وبيعهم في السوق، وهو ما يفسر قوله أنه « كثر بيع الأحرار في فتنة ابن حفصون ». ولذلك أصبح قانون الغلبة هو المعيار الأساسي للتمييز بين الحر والعبد. وقد تصدى الفقهاء لهذه المشكلة، ولكنهم عجزوا عن ايجاد حل لها، فاكتفوا بالقول أن « البينة على من ادعى الحرية » (59) .

وعلى أية حال، فإن كثرة العبيد، تترجم الخلل الذي بصم المجتمع الأندلسي، والهوة السحيقة التي أصبحت تفصل بين طبقاته. وقد تمثلت مهمتهم الأساسية إما في خدمة قصور الأرستقراطية العسكرية والجهاز البيروقراطي، أو فلح ضياع هذه الأرستقراطية نفسها، اذ لا تتحدث المصادر عن منيات (60) الأمراء دون أن تقرنها بالعبيد الذين اعتبروا أقنانا مرتبطين بالأرض، فكلما أقطعت ضيعة، أقطع معها ما تشمله من دواب وعبيد.

وحسبنا دليلا على ذلك أنه عندما أقطع الأمير محمد إخوته الضياع والمستغلات، أقطعت لهم بعبيدها وماشيتها [61]. وثمة رواية تثبت هذا الارتباط بين العبد وصاحب الأرض تتعلق بالخليفة عبد الرحمن الناصر. فقد أهديت له منية بما فيها « من بساتين مسقية، وأراضي مزدرعة، وما كان فيها من عبد وأمة وثور ودابة » [62] . وعد أبناء العبيد كآبائهم في التعاسة والبؤس [63]. ولا يساورنا شك في أنهم خضعوا جميعا ــ أبناء وآباء ــ لسلطة صاحب الأرض، مصداق ذلك عبارة استعملها أحد المؤرخين وهو يتحدث عن عبيد ضيعة كانت بحوزة أحد المقطعين [64]. كما أن تجنيدهم قسرا من طرف زعماء الامارات المستقلة عن السلطة المركزية يؤكد هذا الزعم [65] .

وبديهي أن تكون وضعيتهم الاجتماعية متردية للغاية. واذا كانت النصوص لا تدعم ما ذهب اليه أحد الباحثين [66] من أن العبد كان يقتل في حالة فراره، فإن تعرضه لشتى أنواع الاضطهاد مسألة لا يرقى اليها الشك، سواء في الضيعة أو القصر. ولعل مثال الزجالي ينهض حجة دامغة على ذلك. [67] فالعبد كان يبيع قوته بثمن بخس مقابل أعمال شاقة لا يذوق فيها طعم الراحة [68]. ومع شعوره بوضعيته واحساسه باستغلال سيده له، لم يتجرأ على التمرد عليه، وظل يضمر هذا الشعور داخل نفسه [69] .

ويبدو أن العبيد السود المجلوبين من أفريقيا السوداء ــ وهم الذين سخروا في زراعة الأرض غالبا ــ كانوا أكثر اضطهادا من العبيد البيض ذوي الأصل الافرنجي. ومع ذلك فإن هؤلاء، لم يكونوا في وضعية يحسد عليها، بل ارتبطوا بخدمة قصور الفئات الارستقراطية التي تهافتت على اقتنائهم من بلاد الافرنج، وبسطت يدها كل البسط من أجل الحصول عليهم لاستخدامهم كأدوات للهو والمتعة، والاستئناس بهم لقضاء لياليهم بين المجون ولذات الكأس [70] .

من ذلك يتضح أن فئة العبيد أصبحت « مشيئة » الى درجة أنها استخدمت لدى السادة حتى فيما يخص قضاء حاجتهم الطبيعية [71]، وهو

ما سيؤدي حتما الى مساهمتها في الانتفاضات التي عرفتها الأندلس في هذه الحقبة .

وبعد أن عرضنا لأوضاع كل الفئات الشعبية من « جماهير » المدن والبوادي، وشريحة العبيد يبقى التساؤل : هل كانت هذه الفئات تمتلك « وعيا طبقيا » لتحسين وضعيتها،والدفاع عن حقوقها ؟

إن التساؤل عن « وعي طبقي » لا يعني البتة الوقوع في اسقاطات معاصرة، لا بل إن مشروعيته تستمد قوتها من خلال الأمثال الشعبية التي خلفتها ــ لحسن الصدفة ــ بعض كتب الأمثلة المرتبطة برجل الشارع وبكل العوام .

وتدل كل تلك الأمثال على أن الفئات المستضعفة كان لها « حس جماعي » بوضعيتها، ولكنها كانت تفتقر الى « وعي طبقي » تواجه به الاستبداد المفروض عليها، بحيث ألغت مفهوم الصراع الاجتماعي كمحرك دينامي في عملية التغيير (72)، واعتقدت اعتقادا جازما بفكرة القدر، وعجز الانسان عن مغالبة القضاء المحتوم (73). ولكنها مع ذلك لم تكتم تذمرها من خصومها الاجتماعيين. ولا غرو فإن أمثالها عبرت ــ بما فيه الكفاية ــ عن عدائها المكشوف للأمير حيث صورت خضوعها له بأنه مفروض بالحديد والنار (74). وقرنت القاضي بالظلم والجور (75). في حين صبت سخطها على شريحة الكتاب الذين كانوا يشغلون المناصب في ادارة الدولة (76) .

خلاصة القول، أن فئات المستضعفين في الأندلس في المدن والبوادي على السواء، عرفت في أواخر عصر الامارة أوضاعا متردية نسجت خيوطها طبيعة الحقبة التي شهدت أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ورغم شعور هذه الفئات بأوضاعها، لم تتحول الى عناصر « فاعلة » تستطيع أن تجمع بين هذا الشعور والوعي بضرورة تغيير ميزان القوى لصالحها .

وفي تقديري أن هذا التناقض في عقليتها، هو التشتت بين « الحس الجماعي » والافتقار الى مقومات تكتل بشري فئوي، هو ما يفسر تعثر

ثوراتها، ومن ثم عدم اسهامها في تحريك عجلة التاريخ على غرار ما قامت به الفئات المستضعفة في أوروبا القروسطية. ما هي طبيعة هذا التناقض ؟ ولماذا حصل ؟ وما هي نتائجه البعيدة ؟ ذلك ما نأمل أن تتجه اليه ــ مستقبليا ــ همم الباحثين في حقل التاريخ الاسلامي الوسيط عموما والتاريخ الأندلسي على وجه الخصوص .

المصادر و المراجع المستعملة في البحث .

أولا ــ المخطوطات :

1 ــ ابن أبي زمنين (توفي سنة 399 هـ) : منتخب الأحكام. مخطوطة الخزانة الوطنية بمدريد رقم 5043 .

2 ــ ابن عاصم الغرناطي (توفي بعد عام 857 هـ) جنة الرضى في التسليم لما قدر الله ورضى مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 2648 .

3 ــ ابن سهل، عيسى بن أصبغ عبد الله الأسدي (توفي بغرناطة سنة 486 هـ) : نوازل الأحكام مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ق 370 .

4 ــ الزياني، أبو القاسم (توفي سنة 1249 هـ) : بغية الناظر والسامع والهيكل الجامع بما في التاريخ من الجوامع مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1250 .

5 ــ عبد الملك بن حبيب السلمي (توفي في قرطبة رابع رمضان 238 هـ) : التاريخ الكبير مخطوطة المعهد المصري للدراسات الاسلامية بمدريد رقم 9 (نسخة مصورة عن القطعة الأصلية في بودليانا) .

6 ــ مجهول (عاش في القرن الثامن) : ذكر بلاد الأندلس وفضائلها وصفاتها وأصقاعها. مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1528 .

7 ــ مخطوطة مجهولة العنوان والمؤلف بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع 2198 .

ثانيا ــ المصادر المطبوعة :

8 ــ ابن الآبار، أبو عبد الله بن أبي بكر القضاعي (بلنسية 595 ــ تونس 658 هـ). كتاب الحلة السيراء، الجزء الأول تحقيق د. حسين مؤنس، طبعة القاهرة 1963 .

9 ـــ ابن أبي زرع، محمد بن عبد الحليم (720 هـ) : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس طبعة الرباط 1973 .

10 ـــ ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري : الكامل في التاريخ، الجزء الأول. طبعة بيروت 1965 .

11 ـــ ابن الأحمر، اسماعيل بن يوسف (عاش في العصر الغرناطي) بيوتات فاس الكبرى، طبعة الرباط 1972 .

12 ـــ ابن جلجل، أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي (عاش بعد سنة 377 هـ) : طبقات الأطباء والحكماء. تحقيق فؤاد سيد. طبعة القاهرة 1955 .

13 ـــ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (قرطبة، رمضان 384 هـ ـــ لبلة، شعبان 456 هـ) : الرد على ابن التغريلة اليهودي ورسائل أخرى، تحقيق إحسان عباس. نشر مكتبة دار العروبة. طبعة 1960 .

14 ـــ ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي بن حوقل الموصلي (ت سنة 367 هـ) : صورة الأرض. نشر دار مكتبة الحياة. طبعة بيروت 1979 .

15 ـــ ابن حيان أبو مروان خلف بن حسين بن حيان بن محمد بن حيان (قرطبة 377 هـ ـــ قرطبة 27 ربيع الاول 469 هـ) : المقتبس من أخبار أهل الأندلس. القطعة الخاصة بأواخر عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط ومعظم عهد الأمير محمد : تحقيق وتعليق د. محمود مكي. طبعة بيروت 1937 .

16 ـــ ـــــ : المقتبس : القطعة الخاصة بعهد الأمير عبد الله. نشرها ملشور أنطونيا. طبعة باريس 1937 .

17 ـــ ـــــ : المقتبس : القطعة الخاصة بعهد الخليفة عبد الرحمن الناصر. نشرها شالميطا، وكورنيطي وصبح. طبعة مدريد 1979 .

18 ــ ـــ : المقتبس : القطعة الخاصة بالعشر سنوات الأولى من عهد الحكم المستنصر. تحقيق د. عبد الرحمن حجي. طبعة بيروت 1965 .

19 ــ ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد (لوشة 25 رجب 713 ، فاس ربيع الأول 776 هـ) : أعمال الأعلام، فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام. تحقيق بروفنسال. طبعة بيروت 1956 .

20 ــ ابن عبدون، أبو محمد عبد المجيد بن عبد الله (عاش في القرن الخامس الهجري) : رسالة في القضاء والحسبة نشرها وحققها. ليفي بروفنسال تحت عنوان : Un traite d'Ibn Abdun sur la vie urbaine et les metiers à Seville au 12° siècle. Journal Asiatique. paris 1934.

21 ــ ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي (عاش ما بعد سنة 712 هـ) : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب الجزء الثاني. تحقيق .ج. س. كولان و. ل. بروفنسال : بيروت 1980 . ط 2 .

22 ــ ابن القاضي، أحمد المكناسي (960 هـ ــ 1025 هـ) : جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس. الجزء الأول. طبعة دار المنصور. الرباط 1973 .

23 ــ البكري، أبو عبيد الله عبد الله (1040 ــ 1094 م) : المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. طبعة بغداد، نشر مكتبة المثنى .

24 ــ الجزنائي، أبو حسن علي (عاش في العصر المريني) جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس. الرباط 1967 .

25 ــ الخشني، محمد بن حارث (توفي سنة 361 هـ بقرطبة) : قضاة قرطبة وعلماء افريقية. نشر السيد عزت العطار الحسيني. طبعة ذي الحجة 1372 هـ .

26 ــ الزجالي، أبو يحي (617 ــ 694 هـ) : ري الأوام ومرعى السوام في نكث الخواص والعوام، حققه د. بنشريفة ونشره تحت

عنوان : أمثال العامة في الأندلس. طبعة فاس يوليوز 1975 .

27 ـــ السقطي : (عاش في القرن السادس الهجري) : رسالة في الحسبة. نشرها بروفنسال تحت عنوان : Un manuel Hispanique de Hisba. Paris, 1931.

28 ـــ الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد (توفي سنة 520 هـ) : سراج الملوك. طبعة المطبعة الأزهرية 1310 هـ .

29 ـــ عياض (القاضي عياض بن موسى بن عياض ، سبتة 476 ـــ 544 هـ) : ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. الجزء الثالث. تحقيق أحمد بكير محمد. طبعة بيروت (دون ذكر تاريخ الطبع) منشورات مكتبة دار الحياة .

30 ـــ الغساني، محمد بن عبد الوهاب (عاش في القرن الحادي عشر الهجري) :رحلة الوزير في افتكاك الأسير. نشر الأستاذ الفريد البستاني. طبعة طنجة 1940 . مؤسسة الجنرال فرانكو .

31 ـــ مجهول : نص أندلسي يتعلق بالسنين الأولى من حكم الخليفة الناصر لدين الله. نشره ليفي بروفنسال وغرسيه كومس. طبعة مدريد 1950 .

32 ـــ المقري، أحمد بن محمد التلمساني (تلمسان 986 ـــ مصر 1040 هـ) : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، الجزء الثالث. تحقيق إحسان عباس بيروت 1968 .

33 ـــ النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسين المالقي (مالقة 713 ـــ غرناطة قبل 793 هـ) : تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا. تحقيق ل. بروفنسال طبعة بيروت (دون ذكر تاريخ الطبع) المكتبة التجارية .

34 ـــ الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي (توفي سنة 914 هـ) : المعيار المعرب، والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب. الأجزاء : 5 ،، 6 ، 7 . نشر وزارة الأوقاف . طبعة بيروت 1981.

35 ـــ يحي بن عمر (توفي بتونس سنة 287 هـ) : كتاب أحكام السوق . نشر محمود مكي في صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية بمدريد . المجلد الرابع سنة 1956 . ويوجد الكتاب ضمن كتاب المعيار المذكور ، في الجزء السادس .

ثالثا ــ المراجع الحديثة :

36 ــ الاهواني، عبد العزيز : أمثال العامة في الأندلس. دون ذكر تاريخ الطبع لبتر وقع في الكتاب .

37 ــ خالص، صلاح : اشبيلية في القرن الخامس الهجري، دار الثقافة، طبعة بيروت 1965 .

38 ــ العبادي، أحمد مختار : في التاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة العربية. بيروت 1979 .

39 ــ محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الاسلامي. الجزء الثاني. دار الثقافة. طبعة البيضاء 1980 .

40 ــ المنوني، محمد : المصادر العربية لتاريخ المغرب. مجموع محاضرات نشرتها مجلة كلية الآداب بالرباط العدد السابع .

41 ــ مؤنس، حسين : فجر الأندلس. طبعة القاهرة 1959 .

42 - DESCOLA (jean) : Histoire d'Espagne. Ed Paris 1959.

43 - Provençal (L.E.) : Histoire d'Espagne Musulmane Tome II Ed. Paris (Maisonneuve); Leiden J. Brill 1950.

44 - Viardot (Louis) : Histoire des Arabes et des Maures d'Espagne. Tome II Ed. Paris 1851.

45 - Watt (Montgomery) : A History of Islamic Spain. Ed. Edinburgh 1965.

الهــــوامــــش :

(1) يلاحظ أن أغلب المصادر التاريخية كتبت تملقا للخلفاء والوزراء والأعيان. ولعل قراءة المقدمات التي يشير من خلالها المؤرخون الى دواعي تأليف كتبهم تنهض حجة على ذلك، وسأقتصر على اعطاء بعض الأمثلة من المصادر المغربية : فابن أبي زرع على سبيل المثال يصرح أنه ألف كتابه « روض القرطاس » خدمة للدولة المرينية في عهد أبي سعد عثمان بقوله : « أردت خدمة جمالها، والتقرب الى كمالها، والتفيىء بظلالها... بتأليف كتاب جامع للطيف الأخبار ... » أنظر مقدمة المؤلف من الكتاب المذكور طبعة الرباط 1936 أما ابن الخطيب فقد ألف كتابه « أعمال الأعلام » ترضية لحاميه السلطان، وسيده الوزير الوصي أبو زيان محمد السعيد. أنظر مقدمة الكتاب المذكور طبعة بيروت 1956، وفي نفس السياق كتب أبو حسن علي الجزنائي كتابه « جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس » تزلفا للوزير الطاغية عمر الياباني أحد الوزراء في عصر الدولة المرينية وكان الغرض من وراء ذلك تطلع المؤلف إلى الترقي في منصبه كما لاحظ ذلك محقق الكتاب، بينما ألف أحمد بن القاضي المكناسي كتاب جذوة الاقتباس لأحمد المنصور الذهبي. أنظر مقدمة الكتاب المذكور طبعة الرباط 1973. وأكتفي بهذه الأمثلة لأن القائمة تطول .

(2) حتى ابن حيان الذي يعتبر أكثر المؤرخين موضوعية انزلق في هذا الخطأ اذ يصف عمر ابن حفصون قائد ثورة الفلاحين في الأندلس بالمارق. أنظر كتابه المقتبس القطعة الخاصة بعهد عبد الرحمن الناصر ص 85 مدريد 1979. كما أنه يصف ابنه جعفر بـ « عميد أهل الضلالة » مع أن هذا الأخير كان مسلما، وقتله النصارى بسبب ارتباطه الشديد بالاسلام. أنظر ن. م. ص. 158 . كما أن ابن حيان وصف ابن مسرة، مثقف الأندلس وفيلسوفها وزاهدها الورع « بالظنين المرتاب » كما وصف أنصاره بأنهم « الطائفة الخبيثة المبتدعة » أنظر ن. م. ص 25 .

(3) تبرز في هذا الشأن أسماء كل من عبد العزيز الدوري، وأحمد صادق سعد، ومحمود اسماعيل، والحبيب الجنحاني، ومهدي عامل وغيرهم. بل إن هذا الاتجاه تدعم في جامعة القاهرة حيث شكل محمد أنيس لبنة مدرسة لصياغة التاريخ العربي وفق منهج سوسيو ــ اقتصادي .

(4) أنظر المحاضرات التي ألقاها على طلبة شعبة التاريخ ما بين سنتي 1978 و 1980 والتي نشرته مؤخرا هذه المحاضرات تحت عنوان : المصادر العربية لتاريخ المغرب .الجزء الأول البيضاء 1983 .

(5) توجد هذه التفاصيل ضمن الرسالة التي أعددتها لنيل دبلوم الدراسات العليا :« أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي » الجزء الأول .

(6) ذكر ابن القوطية قول أحد قادة جيش الامارة مخاطبا الثائر ديسم بن اسحاق : « يقول لك يا كلب بن الكلب، بذلناك العافية فأبيت إلا العناد حتى صرت سببا لذهاب أرواح هذه الجيف المطروحة ». أنظر : تاريخ افتتاح الأندلس ص 125 ــ 126 بيروت 1958 .

(7) ابن حيان : المقتبس في أخبار بلاد الأندلس ص 343 القطعة الخاصة بأواخر عهد عبد الرحمن الأوسط ومعظم عهد الأمير محمد. نشره. محمود مكي. بيروت 1973. وقد سمي هذه السنة بالسنة الحالقة .

(8) ابن حيان المقتبس ص 127 القطعة الخاصة بالأمير عبد الله. نشر منشور أنطونيا باريس 1937 .

(9) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج 2 ص 167 ــ 168 وأنظر أيضا : مجهول : نص أندلسي نشره ل. بروفنسال وغرسيه كومس تحت عنوان : una Cronica Anonima de Abd Al Rahman Al Nasir طبعة مدريد 1950 .

(10) قضاة قرطبة، ص 26 طبعة 1372 هـ. وهاك نص الرواية : « كان يخبرني أبي عن جدي أنه كان عندكم بقرطبة قاضي في الزمان يسمى عنترة بن فلاح، وكان تقيا ورعاً، استسقى يوما بالناس فأحسن في دعائه وقيامه بالخطبة فقام اليه رجل من عامة الناس فقال له : أيها القاضي الواعظ : قد حسن ظاهرك فحسن الله باطنك فقال له آمين أجمعين فهل أضمرت شيئا يا ابن أخي ؟ قال نعم بتفريغك اهراءك بكمل استسقاؤك » .

ومن الواضح أن الأمراء كانوا يخزنون الحبوب كما يفهم من هذا النص : قال ابن غانم صاحب المدينة مخاطبا الأمير محمد : « وهذا عام لم يزرع فيه بذر ولا زرع فاقبل معذرة رعيتك وارجع الى ذخائرك في اهرائك ». انظر ابن حيان، المقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد. ص 172 .

(11) ابن عاصم : جنة الرضى في ما قدر الله ورضى (مخطوط) ص 74 .

(12) هنا لا نرى صحة ما زعمه مونتغمورات من أن هذه الحقبة شهدت أوج العظمة الاسلامية في الأندلس. انظر : A History of Islamic Spain p 38 : M. Watt

(13) المبهرج هو الذي نسميهم في المغرب « العزام » وهو يشبه الساحر الذي يكتب كتاب المحبة والبغض الخ ...

(14) السقطي : رسالة في الحسبة ص 67 نشرها بروفنسال. باريس 1931 .

(15) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ص 240 نشرها بروفنسال. باريس 1934 .

(16) السقطي : م. س. ص 63 — 64 .

(17) ابن عبدون : م. س. ص 231 .

(18) يحيى بن عمر : أحكام السوق ص 109، نشره محمد مكي في صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية. المجلد الرابع مدريد 1956 .

(19) الخشني : م. س. ص 151 .

(20) ترتيب المدارك، ج 3 ص 146 بيروت دون ذكر تاريخ الطبع. وهذا نص الرواية : « وكان ابراهيم اذا جيء بالفاسد المقدح قال له : اكتب وصيتك، ودعا بشهود فاشهدهم، فاذا فعل علم أنه مقتول، ثم يأمر بصلبه ونحره، فكان بين يديه عدد من المصلبين وأخذ في ذلك بالشدة حتى تجاوز الحد ». وانظر نفس الرواية عند الخشني في نفس المرجع والصفحة في الهامش السابق .

(21) صورة الأرض، ص 108 بيروت 1979 .

(22) ابن عذاري : م. س. ص 167 — 168. غير أن ابن حيان يستعمل عبارة « ثلاث دنانير درهم دخل أربعين » وهي عبارة استنتج منها شالميطا محقق الكتاب أنها تصل الى 33 أو 43 دينارا وهذا الاصطلاح في حد ذاته عالجه « ميلز » في كتابه « سكة الأمويين في الأندلس » ص 32 وانتهى الى القول بأن 3 دنانير كانت تساوي 40 درهما، ولكننا نعتقد أن هذا الرقم غير صحيح لأن الدينار كان يساوي في الوقت الذي زار فيه ابن حوقل الأندلس 17 درهما ومعنى هذا أن 3 دنانير كانت تساوي 51 درهما. أنظر المقتبس. القطعة الخاصة لعبد الرحمن الناصر ص 109 .

(23) يذكر المقري أن أجور العمال الذين كانوا يشتغلون في بناء مدينة الزهراء في القرن الرابع الهجري — وهنا القياس فقط — كانت تتراوح بين الدرهم والنصف وثلاثة دراهم يوميا تبعا لمقدرتهم الحرفية. انظر صلاح خالص : اشبيلية في القرن الخامس الهجري ص 55 بيروت 1965 .

(24) نفســه، ص 56 .

(25) الحسبة، ص 27 .

(26) عبد الملك بن حبيب : التاريخ الكبير. (مخطوط) ومعلوم أن هذا المؤلف توفي سنة 238 هـ إلا أن مؤلفا آخر — يرجح دوزي أنه ابن أبي الرقاع أتم ما بدأه عبد الملك وأوصله الى الفترة المدروسة .

(27) السقطي : م. س. ص 64 .

(28) نفســه، ص 65 .

(29) الخشني : م. س. ص 139 .
(30) هذا اذا اعتبرنا أن متوسط الدخل اليومي للحرفي هو درهمان اذن ستكون العملية على الشكل التالي : 2 × 30 = 60 درهم − 17 = حوالي 4 دنانير أي $\frac{1}{6}$ من 24 دينار .
(31) المقري : م. س. ج 1 ص 133
(32) لمزيد من التفصيل : أنظر ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى ص 24 — 25 الرباط 1972 .
(33) البيان المغرب، ج 2 ص 108 وهذا نص الرواية كما أوردها المؤلف وهو يتحدث على لسان الأمير مخاطبا أحد وزرائه : « واذا كنا لا نخالف آباؤكم بكم ولا نخلفكم بأبنائكم فعند من نصنع احساننا ونرب أيدينا ؟ أعند أبناء الفرانين أو الجزارين أو أمثالهم من المتهنين ؟ » .
(34) ابن حيان : امقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد ص 176 .
(35) ابن حيان : المقتبس : القطعة الخاصة بعبد الرحمن الناصر ص 142 .
(36) محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الاسلامي ج 2 ص 48 البيضاء 1980 .
(37) تذكر الروايات أنه عندما ذهب عمر بن حفصون الى تيهرت عاصمة الدولة الرستمية، وجد خياطا أندلسيا، مما يدل على وجود جالية أندلسية في هذه الدولة .
(38) الونشريسي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب ج 8 ص 234 بيروت 1981 .
(39) ابن أبي زمنين : منتخب الأحكام (مخطوط) ورقة 52 .
(40) قالت العامة : لا سلع في حانوت، ولا قطاع في التابوت، انظر الزجالي : ري الأوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام : ص 245 فاس 1975 .
(41) الونشريسي : م. س. ج 6 ص 172 .
(42) البكري : المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ص 60 — 61 بغداد .
(43) ابن الأثير : الكامل في التاريخ. ج 7 ص 190 بيروت 1965 .
(44) تاريخ افتتاح الأندلس ص 106 — 107 .
(45) ابن حيان : المقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد ص 172 .
(46) الونشريسي : م. س. ج 5 ص 32 .
(47) الرد على ابن النغريلة اليهودي ص 175 طبعة 1960 .
(48) ابن عذاري : م. س. ص 167 — 168 ويذكر أن مجاعة شاملة وقعت في المغرب والأندلس والشرق تبعها طاعون .
(49) مجهول : ذكر بلاد الأندلس وفضائلها (مخطوط) ص 182 .
(50) الغساني : رحلة الوزير في افتكاك الأسير. ص 112 طنجة 1940 .
(51) مؤنس : فجر الأندلس ص 616 القاهرة 1959 .
(52) DESCOLA -Histoire d'Espagne. Paris 1959 -p 166
(53) سراج الملوك ص 107 المطبعة الأزهرية 1319 هـ .
(54) الغساني : م. س. ص 112 وما بعدها .
(55) PROVENÇAL. op. cit. p. 206
(56) ابن القوطية : م. س. ص 52 .
(57) مختار العبادي : في التاريخ العباسي والأندلسي ص 350 طبعة بيروت 1969 .
(58) نوازل الأحكام (مخطوط) ص 56 .
(59) هو قول ابن لبابة الفقيه المعاصر لهذه لحقبة.. انظر مخطوط فقهي لمؤلف مجول ورقة 170 خ ع بالرباط .
(60) المنية هي عبارة عن ضيعة كان يتخذها الأمراء للنزهة .

(61) ابن حيان : المقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد ص 194 — 195 .
(62) نفسه : القطعة الخاصة بعهد الحكم. بيروت 1965 .
(63) ابن جلجل : كتاب طبقات الأطباء ص 93 القاهرة 1955 وفيها يذكر أن « حمدون بن أبا » كان لا يستخدم الابتلاء من أبناء عبيده » .
(64) الخشني : م. س. ص 101 . وقد استعمل عبارة « لاذوا بسلطانة » وهي دليل على خضوعهم التام له .
(65) الزياني : بغية الناظر (مخطوط) ص 47 وفيها يذكر أن سوار بن حمدون زعيم امارة غرناطة كان يحارب امارات المولدين والبربر في مجموعة من عبيده .
(66) VIARDOT — Histoire des Arabes et des Maures d'Espagne Tome II Paris 1951 p. 26-27.
(67) يقول المثل : « أسود بلا سياط، جامع بلا حصور » أنظر الزجالي م. س. ص 221 .
(68) يقول مثل العوام : « اطلق الفاس، خذ المصلحا » نفسه ص 221 .
(69) يقول المثل عند العبيد : « شتمت مولاي، تحت كساي » نفسه ص 222 .
(70) تذكر بعض المصادر أن زعماء الامارات المستقلة كانوا يتنافسون في اقتناء العبيد والجواري وأنهم كانوا يدفعون كميات كبيرة من الذهب من أجل اقتنائهم. انظر : المقري نفح الطيب ج 3 ص 140 وكذلك ابن الآبار : الحلة السيراء ج I ص 157 . القاهرة 1953 .
(71) هذا ما يتضح من خلال المثل التالي حينما نادت سيدة أمتها : « عفرا خذي بيد سيدك يخرا » أنظر الزجالي م. س. ص 219 .
(72) تقول أمثالهم في هذا الشأن : « من خرج عن بز، حان زز » (والزز هو الضرب وأكثر ما يجيء في الصفع) أنظر الأهواني : أمثال العامة في الأندلس، ص 267 .
(73) قالت العامة : « الانسان لا يختار رزقه ولا يوم موته » أنظر : خالص : اشبيلية في القرن الخامس الهجري ص 64 .
(74) يقول مثلهم : « عبيدك أسدنا، قال بالزر لا بالرضا »آ أنظر الزجالي م. س. ص 222 .
(75) يقولون في شأن القاضي « اذا كان القاضي خصيمك، لمن تشكي » نفسه ص 228 .
(76) قالوا عن الكاتب : « بقية خليع، أخير من بقية كاتب » نفسه ص 228 .